

الشعبة البرلمانية تشارك في اجتماع اللجنة الدائمة الأولى للسلم والأمن الدوليين



أبوظبي: «الخليج»

شاركت الشعبة البرلمانية للمجلس الوطني الاتحادي في اجتماع اللجنة الدائمة الأولى للسلم والأمن الدوليين، ضمن اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ142 التي عقدت بشكل افتراضي على مدار يومين، ومثل الشعبة كل من سارة محمد فلكناز، ومروان عبيد المهبري.

وتم خلال الاجتماع اعتماد سارة فلكناز عضواً في مكتب اللجنة الدائمة الأولى، وعلى صعيد الموضوع الذي تناقشه اللجنة حول «التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات»، تم استعراض المبادرات العالمية التي قامت بها دولة الإمارات لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتشار «كوفيد-19» والحد من آثاره السلبية في دول العالم، كما تم عرض تجربة الدولة في مرونة تطوير التشريعات خلال الجائحة.

وقالت سارة محمد فلكناز عضوة اللجنة في مداخلة، إنه بعد مرور أكثر من عام على انتشار وباء «كوفيد-19»، وما تبعه من آثار سلبية في كل قطاعات الحياة، فإن الاستجابات الوطنية لكثير من دول العالم لهذا الوباء جاءت في بدايتها

منغلقة وبعيدة عن فلسفة العمل الجماعي والتعاون الدولي التي فرضها طبيعة هذه الأزمة.

وأكدت أن التغلب على الوباء لبناء غد أفضل يتطلب دوراً فعالاً من البرلمانات، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بالاستجابة للأزمات الطبية الطارئة، والإشراف على القرارات والإجراءات الحكومية في ما يتعلق بصياغة السياسات وتنفيذها، وكذلك إدارة الموارد العامة والميزانيات الحكومية للاستثمار في الأمن البشري، بدلاً من زيادة ميزانيات الأمن العسكري.

واستعرضت المبادرات العالمية التي قامت بها دولة الإمارات من منطلق إيمانها بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتشار «كوفيد-19» والحد من آثاره السلبية عفي دول العالمية، من خلال تأمين المساعدات للدول التي تضررت بشدة من هذه الأزمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، حيث دعمت 128 دولة حول العالم باللقاحات والأدوية والإمدادات والمعدات الطبية، وساهمت بأكثر من 1742 طناً من المساعدات العاجلة، ودعمت أكثر من 1.7 مليون عامل في مجال الرعاية الطبية حول العالم.

وأكدت ضرورة تعزيز التعاون الدولي للحد من آثار «كوفيد-19» على كل الصعد، وبالأخص ما يتعلق بالأمن والسلم الدوليين، من خلال العمل على دعم الجهود الدولية متعددة الأطراف في معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تدهور الأمن والسلم في العديد من الدول والبلدان، والاستثمار في القدرات المحلية الحالية للتعافي من الأزمات، ليس من منظور الوباء فقط، ولكن أيضاً في مواجهة التهديدات العالمية الأخرى، مثل التغير المناخي والأمن الغذائي، وارتباطها بالسلم والأمن.

من جانبه، عرض مروان عبيد المهيري، في مداخلة له، تجربة دولة الإمارات في مرونة تطوير التشريعات خلال جائحة كورونا، ودورها في دعم الدول حول العالم لتجاوز الأزمة، حيث احتلت الدولة المكانة الأولى عربياً في حزم التحفيز التي أقرتها الحكومات العربية لمواجهة «كوفيد-19» بإجمالي 283 مليار درهم (77 مليار دولار)، مشيراً إلى أن حزم التحفيز الإماراتية تشكل نحو 42.8% من إجمالي حزم التحفيز التي أقرتها الحكومات العربية، وأكد أن إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بكفاءة يعد عاملاً أساسياً في مواجهة فيروس كورونا المستجد، والآثار الاقتصادية والصحية الناجمة عنه.